3.7 طرق استخدام الأدلة العلمية في صناعة القرار

يمكن استخدام الدليل العلمي الأقل بأربعة طرق مختلفة على، (29) كل واحدة من هذه الطرق يمكن توضيحها باستخدام مثل مستمدّ من جائحة كوفيد-19 ومن قطاع آخر. لجنة الأدلة العلمية تركز بشكل أساسي على دعم أول طريقتين لاستخدام الأدلة العلمية، مع الاعتراف بالعمليات الشفافة والتداولية وبالمناهج الأخرى التي يمكن استخدامها لمعالجة (ولو بشكل جزئي) الطريقتين التاليتين.

ما نوع القرارات التي يتّخذونها؟	الشرح	أمثلة مستمدّة من جائحة كوفيد-19 ومن قطاع آخر
نظرية أو 'تنويرية'	الدليل العلمي يغيّر الطريقة التي نفكر بها في المشكلة، والخيار(ات) لمعالجتها و/أو الاعتبارات المتعلقة بتنفيذها	• هناك عشرة أنواع من الدليل العلمي 'غير المباشر'* (bit.ly/3wO9DH5) التي تم تنظيمها لتدعم بصورة جماعية فرضية أن سارس-كوف2- ينتقل بصورة أساسية عبرالرذاذات وليس عبر رذاذ الجهاز التنفسي وبالتالي يجب اعتماد خيارات إضافية (مثل الأقنعة وأنظمة التهوية) للحد من انتشار كوفيد-19. • توصّلت الأبحاث السلوكية في العقد الماضي إلى أنّ 'الإعدادات الافتراضية' يمكن أن يكون لديها نتائج أكبر من الحوافز المالية في سياسات المعاشات التقاعدية وأنواع سياسات أخرى
إجرائية	الدليل العلمي يبلّغ بشكل مباشر قرارات معيّنة تتعلق بمشكلة، خيار أو الاعتبارات المتعلقة بالتنفيذ	• أدّت الاستنتاجات من التجارب العشوائية المضبوطة "ريكوفيري"، مع ستة تجارب أصغر تم تحليلها عبر توليف الأدلة إلى انتشار الوصفات الطبية للديغزاميثاسون لمرضى كوفيد-19 الذين يحتاجون للأوكسيجين أو للتهوية (bit.ly/30lZsgA)، ما أدى إلى إنقاذ ما يقارب المليون حياة حول العالم خلال تسعة أشهر (bit.ly/3F9JJAy) • الاستنتاجات من توليف الأدلة من إحدى مؤسسات المنح التعليمية أدت بالحكومة البريطانية إلى إعادة توجيه التمويل والعمل على التدريس الخصوصي لمساعدة التلاميذ على 'التعويض' بعد الاضطرابات في المدارس الناتجة عن كوفيد
رمزية	الدليل العلمي أو البحث الجديد يُستخدم بطريقة انتقائية (كثمرة منتقاة) يُكلّف بانتقائية ليُسوّغ صناعة قرار معيّن لأسباب لا تتعلّق بذلك الدليل العلمي**	• شراء وتكديس 29 مليون حبة هيدروكسيكلوروكين من قِبَل الحكومة الأمريكية سُوِّغ باستخدام دراسة واحدة غير عشوائية تضمّنت فقط 26 مرضى في المستشفى (ستة منهم فُقدوا أثناء التتبّع) وحدس الرئيس الأمريكي (bit.ly/3DbFtzZ) • العديد من الحكومات والمنظمات دعمت برنامجًا للوقاية من الجرائم (سكارد ستراي) بناءً على تقييمات منخفضة الجودة (توليفات الأدلة الموصوفة في **قسم 4.8** وجدت أدلة على المضارّ ولم تجد أدلة على الفائدة)
تكتيكية	انعدام الأدلة العلمية يُستخدم لتبرير القيام بعمل أو التقاعس عن القيام به	• انعدام الدليل العلمي عن انتقال سارس-كوف2- عبر الرذاذات (وليس من خلال الرذاذ الأثقل) استُخدم من قِبَل منظمي الفعاليات ليُجادلوا أنّ بإمكانهم الاستمرار في تنظيم الفعاليات المكتظة في أماكن مغلقة من دون تحديد عدد الحضور أو إجبارهم على وضع الأقنعة (بدلًا من الإصغاء إلى مبادئ الوقاية***) • انعدام الأدلة العلمية حول برامج الطفولة المبكرة التي استُخدِمت من قِبَل صنّاع السياسات الحكومية لتبرير القرارات بعدم الاستثمار في هذه المرحلة العمرية (ومشروع بيري للروضات الموصوف في **قسم 1.6** ساعد في بناء القضية لهذا الإجراء)

* الأدلة العلمية المباشرة تُستخلص من البحث الذي يُقارن بشكل مباشر المبادرات التي تهمّ صنّاع القرار، يمكن تطبيقه على الأشخاص الذين يعتبرونهم هدفهم، ويقيس النتائج المهمة بالنسبة إليهم. من الممكن أن يكون الدليل العلمي غير مباشر لأنه يتضمن مبادرات مترابطة ولكنها مختلفة من حيث التدخلات أو الأشخاص أو النتائج أو لأن المبادرات المتاحة لم يتم تجربتها في مقارنات مباشرة (لمعلومات أكثر، bit.ly/3CnKGnf). كما سوف نعالج في **قسم 4.7**، الدليل العلمي المباشر الذي يُعتبر ذا جودة أعلى من الدليل العلمي غير المباشر.

** بعض الأشخاص يستخدمون مصطلح 'الدليل المستند إلى السياسات' ليعارضوا الاستخدامات الرمزية للدليل العلمي باستخدام صناعة السياسات المستندة للأدلة

*** ينص البيان الواسع النطاق بشأن مبدأ الوقاية (1998) على ما يلي: "عندما تقوم ممارسة بتعريض صحة الإنسان أو الطبيعة للأذى، يجب اتخاذ إجراءات وقائية وإن لم يتم التوصل إلى علاقة سببية بوسائل علمية. في هذا السياق، المناصرون لممارسة معينة (مثلًا، منظم الفعالية)، وليس العامة، يجب أن يتحملوا عبء الإثبات." إنّ جدّية التهديد بالأذى هي التي تفسّر – في غياب الأدلة العلمية الكافية – استخدام الإجراءات الوقائية التي من المرجّح أن يكون لديها فائدة أكبر، ضرر أقلّ، و/أو تكلفة أقلّ.

بالنسبة لجميع المواد، لا يسمح بتكييف أي جزء من محتوى هذا التقرير من دون إذن خطي من الناش. هذا العمل مُرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي- لا مشتقات رخصة دولية 0.4. نيابةً عن جامعة ماكماستر. **تقرير لجنة الأدلة العلمية**

هناك العديد من الأسباب التي تحول دون استخدام الأدلة العلمية لمعالجة الأسئلة العديدة التي يمكن طرحها عند صناعة قرار معين، وتتضمن:

- انعدام الدليل العلمي حول مضوع معيّن (مع العلم أنه يمكننا معرفة ذلك فقط بعد البحث في الأماكن المناسبة)
- صنّاع القرار ليسوا على دراية بوجود الدليل العلمي
- صنّاع القرار لا يأخذون بعين الاعتبار الأدلة العلمية الموجودة واعتبارها ذات جودة عالية أو ذات آثار في السياق الذي يعملون به
- صنّاع القرار قرروا لأسباب أخرى (مثلًا، صنّاع السياسات الحكوميون من الممكن أن يكونوا قد واجهوا قيود مؤسساتية، ضغط من أفرقة الاهتمامات، القيم المتضاربة داخل الحزب الحاكم أو داخل مكوّناتهم).

عود إلى تنسيق أنواع الأدلة مع الأسئلة المتعلقة بالقرارات في قسم 4.6

المهنيّون, جوليان إليوت

سريري باحث يستفيد من التكنولوجيا لإعداد وصيانة توليفات الأدلة "الحية" والمبادئ التوجيهية لمشاركته مع صانعي القرار

لقد خرجت من عملي مع لجنة الأدلة العلمية مقتنعًا بأننا بحاجة إلى إيجاد طرق لتنظيم الجوانب العديدة لاستجابة أدلة فيروس كوفيد 19- التي سارت بشكل جيد، ومعالجة العديد من الأشياء التي سارت بشكل سيء. يتضمن هذا العمل المذهل الذي قام به الكثير لإنشاء مشاريع لبيانات الأدلة الحية، والتي نرى الآن كيف يتم تبنيها بعد فيروس كورونا كوفيد-19. كما تم إحراز تقدم كبير في البحث السريري من خلال التنفيذ الواسع النطاق والناجح لـ "تجارب النظام الأساسي" والنشر مع اعتماد المطبوعات التمهيدية. ألاحظ أيضًا مع الأسف التغطية غير المتكافئة للأسئلة الرئيسية، ولا سيما المستوى المنخفض بشكل غير معقول من التمويل للدراسات عالية الجودة للتدخلات غير الدوائية (على سبيل المثال، التدخلات السلوكية والبيئية والاجتماعية والنظم)، والجودة المنخفضة والتقادم, توليفات الأدلة العلمية، والكميات المفزعة من الإسراف في الازدواجية.

بالنسبة لجميع المواد، لا يسمح بتكييف أي جزء من محتوى هذا التقرير من دون إذن خطي من الناش. هذا العمل مُرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي- لا مشتقات رخصة دولية 0.4. نيابةً عن جامعة ماكماستر. تقرير لجنة الأدلة العلمية